تنميط اللّغات في النّماذج اللّسانيّة العربيّة الحديثة
-بين النّسبيّة والكليّة الوظيفيّة-

Linguistic Type in Modern Arabic Linguistic Models: Between Relativity and Functional Universal

حمزة رقيق * (1)

المركز الجامعيّ عبد الله مرسي-تيبازة (الجزائر).

البريد الإلكتروني: reguieg.hamza@cu-tipaza.dz

مخبر الممارسات الثقافية والتعليمية في الجزائر تيبازة.

عبد النّاصر بن بنّاجي (2)

المركز الجامعيّ عبد الله مرسي-تيبازة (الجزائر).

البريد الإلكتروني: benbennadj.abdenacer@cu-tipaza.com

تاريخ الإرسال:2023/11/16	تاريخ القبول:2024/06/08	تاريخ النشر:2024/06/30

الملخص:

يسعى البحث اللّسانيّ الحديث حثيثا في إطار تحقيق أكبر درجة من الدّقة والشموليّة العلمية؛ إلى بلوغ أكبر قدر من الكفاية النّمطيّة، لتسهيل ضبط الكلّيات اللّغوية بين اللّغات البشريّة، وقد لوحظ حضور هذا المسعى في اللّسانيات العربيّة الحديثة، خاصّة في النموذج اللّسانيّ النّسبيّ لمحمّد الأوراغي والنّموذج الكليّ الوظيفيّ لأحمد المتوكّل. فقد أولت اللّسانيات النّسبيّة أهميّة كبيرة لتنميط اللّغات، بل جعلتها منطلقا للتّنظير وميزة فارقة لاتّجاه جديد في البحث اللّساني. أمّا بالنّسبة لنموذج النّحو الوظيفيّ فقد جعل التّنميط أهمّ كفاية سعى إلى الوصول إليها وتحقيقها.

الكلمات المفتاحية: تنميط، اللّغات، النّسبيّة، الوظيفيّة، النّماذج اللّسانيّة.

* المؤلف المرسل: حمزة رقيق.

Abstract:
Modern linguistic research seeks to achieve the greatest degree of accuracy and scientific comprehensiveness to reach the greatest degree of protypical sufficiency to facilitate the control of linguistic faculties among human languages, and the presence of this endeavor has been observed in modern Arabic linguistics, especially in the relative linguistic model of Muhammad Al-Ouraghi and the functional total model of Ahmed Al-Mutawakel. Relative linguistics has attached great importance to the stereotyping of languages, and has even made it a starting point for theorizing and a distinguishing feature of a new direction in linguistic research. As for the functional grammar model, it made profiling the most important competence he sought to reach and achieve.

Keywords: Linguistic, Type, Relativity, Functional, Linguistic Models.

مقدمة:

على كل نظريّة لسانيّة أن تسعى إلى توضيح المبادئ الأساسيّة لملكة الإنسان اللّغويّة، ولا يتحقّق ذلك إلّا من خلال قواعد يمكن تطبيقها على كل أنماط اللّغات الطّبيعيّة أو على أكبر عدد ممكن منها، وإحراز الكفاية النّمطيّة [1] يفيدها في القدرة على تزويدها بأنحاء كافية لمختلف أنماط اللّغات، لذلك نجد البحث اللّسانيّ الحديث يسعى حثيثا في إطار تحقيق أكبر درجة من الدّقة والشموليّة العلمية، إلى بلوغ أكبر قدر من الكفاية النّمطيّة، لتسهيل ضبط الكلّيات اللّغوية بين اللّغات البشريّة. "فلا تكون النّظرية اللّسانيّة ذات جدوى إلاّ إذا كشفت عن مبادئ وقواعد ذات انطباقيّة واسعة النّطاق"[2]. وقد لوحظ حضور هذا المسعى في اللّسانيات العربيّة الحديثة، خاصّة في النموذج اللّسانيّ النّسبيّ لمحمّد الأوراغي والنّموذج الكليّ الوظيفيّ لأحمد المتوكّل. فقد أولت اللّسانيات النّسبيّة أهميّة كبيرة لتنميط اللّغات، بل جعلتها منطلقا للتّنظير وميزة فارقة لاتّجاه جديد في البحث اللّساني. أمّا بالنّسبة لنموذج النّحو الوظيفيّ فقد جعل التّنميط أهمّ كفاية سعى إلى الوصول إليها وتحقيقها.

فما الآليّات المعتمدة فيما اقترحه النموذجان النسبي والكلّي الوظيفي من أنماط لغويّة؟

يهدف هذا البحث إلى الكشف عن:

- مفهوم تنميط اللّغات ونشأته.
- جهود اللّسانيين العرب في مجال تنميط اللّغات.
- الأسس والآليّات المعتمدة في التّنميط في النّموذج النّسبيّ والنّموذج الكلّيّ الوظيفيّ، والمقارنة بينهما.

2. مفهوم التّنميط:

يرجع أصل كلمة "تنميط" في اللّغة إلى الجذر "نمط"؛ وهي كلمة تدل في مجملها على الاجتماع[3]، ومن هذا المعنى يطلق النمط على الجماعة من النّاس، وعلى الطريقة، والمذهب، والنوع، والفن، وعلى

ضرب من البُسُط[4]، والتنميط هو تفعيل لنمط، ومن معاني التفعيل التصيير والتحويل، فالتنميط بهذا المعنى هو جعل الشيء وتصييره إلى أنماط أو إلى جماعات أو إلى طرق معينة.

أمّا إذا نظرنا إلى جانب التّداول الاصطلاحي فإنّه على الرغم من تحول الدراسات اللّسانية المعاصرة باتّجاه دراسة النمط والتنميط إلّا أنّنا لا نكاد نجد في الدّراسات العربيّة من يغطي بيان مفهومه الاصطلاحي، لعل ما يقرّب لنا مفهومه أنّه "في العقود الأخيرة من القرن العشرين حدث تحول جذري في اللسانيات المقارنة من حيث مجال المقارنة ومعيارها حيث عُدل عن القرابة السلالية إلى القرابة البنيوية. من هذا المنظور أصبحت اللغات تصنّف أنماطا على أساس تآلفها من حيث خصائصها البنيوية بغض النظر عن انتمائها السلالي"[5]، وبناء عليه يمكن القول في التّنميط أنّه تصنيفٌ للّغات مشتركة في سماتٍ مخصوصة إلى مجموعات مخصوصة، كما أنه تصنيف للّغات لا على أساس السلالات كما هو معروف في اللّسانيات المقارنة، بل على أساس القرابة البنيوية.

وقد بلغ تصنيف اللّغات مرحلة مهمّة على يد الباحث الأمريكيّ غرينبرغ Greenberg؛ إذ عمد إلى تصنيف اللّغات لا على أساس صلة القرابة، ولا على أساس نظرية التطور والارتقاء، بل على أساس الخواص البنيوية المشتركة بين اللغات. ويُسمَى هذا التصنيف باسم التصنيف النمطي، وقد وضع غرينبرغ مبادئ لعملية التصنيف؛ أهمها: لا بد أن تتم المقارنة بين مجموعة لغات مرة واحدة؛ فالمقارنة بين لغتين لا تعطي نتائج واضحة؛ بل قد تُخفي أمورا أخرى؛ وأما المقارنة بين مجموعة كاملة من اللغات فستفضى إلى انتمائها إلى أسرة واحدة إضافة إلى الاستناد إلى الأدلة اللغوية وحدها في عملية التصنيف؛ وعدم الأخذ بالآراء السائدة حول تصنيف القبائل أو علاقتها أو قرابتها.

ثم انتقلت عملية تنميط اللغات إلى مرحلة أعمق بظهور اللسانيات الحديثة؛ إذ لم يعد المستوى البنيوي للعبارات اللغوية مميّزا وحيدًا؛ بل دخلت مستويات أخرى؛ كالمستوى الدلالي؛ والمستوى التداولي، وأصبحنا أمام منهج جديد في التنميط يمكن أن نطلق عليه اللسانيات التنميطية، ويتميز هذا المنهج بما تتميز به اللسانيات الحديثة من البناء النظري والتمثيل المجرد لعملية إنتاج اللغة وفهمها. [6]

فبعد أن كان التصنيف والتنميط بدافع عرقيّ أو دينيّ؛ فإنه بظهور اللّسانيات الحديثة أصبح التّنميط اللّغويّ أحد الأهداف المهمّة الّتي تسعى إليها النّظريّات اللّسانيّة، وأصبحت النّظريّة اللّسانيّة الكافية نمطيّا هي تلك الّتي تطمح النّظريّة إلى أن تنطبق على أكبر عدد ممكن من اللّغات الطبيعيّة، ذات البنى اللّغويّة المتباينة، برصد مواطن الائتلاف بين هذه البنى المتباينة نمطيّا ومواطن الاختلاف بينها.

ويعدّ الباحثان اللسانيان المغربيان محمد الأوراغي وأحمد المتوكل الوحيدين اللّذين اشتغلا في مجال التنميط اللغوي من بين الدّارسين العرب؛ حيث تبنى أحمد المتوكّل نظريّة النّحو الوظيفي التي أسسها سيمون

ديك؛ وأسهم في ضوء هذه النظرية في تقديم تنميط للغات، كما اقترح محمّد الأوراغي نظرية اللسانيات النسبية الّتي قامت على دحض نظرية تشومسكي، وتتميز هاتان المحاولتان بمنهجية علمية تستند إلى التنظير اللساني؛ والاستقراء شبه التام للغات الإنسانية.

3. التنميط في نموذج الكليّة الوظيفيّة:

تنطلق نظرية النحو الوظيفي في عملية التنميط اللّغويّ من بناء نحو كلي تتفرع منه أنحاء نمطية لفصائل اللغات الّتي تنتمي إلى نمط واحد. وأنحاء خاصة للغات معينة؛ إذ تعد الأنماط اللغوية واللغات الخاصة نتيجة للتحققات المختلفة لما يتضمنه النحو الكلي من مبادئ وقواعد، فالنّحو الكليّ من المطامح الّتي تسعى إليها نظريّة النّحو الوظيفيّ، إذ يرى المتوكل أن النظرية التي تخلو من نحو كلي تفقد القدرة على تفسير جوانب مهمة من جوانب اللّسان الطّبيعي، كالتشابه بين اللّغات وسرعة اكتساب الطّفل للغة.(7)

هذا وقد أسهم المتوكل باقتراحات مهمة في مجال التنميط عبر تطوّرات متلاحقة؛ بداية بتشغيل نموذج مستعملي اللغة الطبيعية، مقترحا مبدأ (التغليب) في تنميط اللغات؛ وصولا إلى تشغيل نموذج نحو الخطاب الوظيفي معتمدا على مبدأ (الانعكاس البنيوي) بين الطّبقات.

1.3 التّنميط على أساس التّغليب:

يعدّ نموذج مستعملي اللّغة الطّبيعيّة تطورا مهما في نظرية النحو الوظيفي؛ حيث كان النموذج النواة مهتمّا بالتمثيل لبنية الجملة؛ وهو ليس تمثيلا قالبيا، بل يحتوي على طبقة واحدة تندرج فيها ثلاث بنيات هي: البنية الحملية؛ والبنية الوظيفية؛ والبنية المكونية. وهي بنيات يُمثَّل فيها لسمات الجملة الدلالية؛ والتداولية؛ والتركيبية. وتم الانتقال في نموذج مستعملي اللغة الطبيعية إلى التمثيل لبنية الخطاب. وأصبح النموذج متنوع المستويات والطبقات والقوالب.

ويعتمد المتوكل على نموذج مستعملي اللغة الطبيعية متّخذا إياه أساسا في التنميط لكونه نحوا كليا واردا لجميع اللغات "فخصائص العبارات اللغوية في جميع اللغات يمكن أن يُمثَّل لها على أساس التمييز بين بنية تداولية وبنية دلالية وبنية صورية (صرفية–تركيبية). بل إن رصد هذه الخصائص يمكن أن يتم في جميع اللغات بواسطة مستوى بلاغي ومستوى علاقي ومستوى تمثيلي يتضمن كل مستوى ثلاث طبقات كما تتنبأ بذلك بنية الخطاب النموذجية. وفي جميع اللغات كذلك يشتغل القالب النحوي على أساس معطيات البنية التداولية والدلالية معا أو معطيات البنية التداولية وحدها حين يتعلّق الأمر بالعبارات اللغوية التي لا فحوى دلاليا معينا لها. الاختلاف بين اللغات؛ إذن لا يكمن في انتقاء عناصر وإقصاء عناصر، بل تغليب عناصر على أخرى"(8).

بنى المتوكّل تنميطه للّغات في كتاباته الأولى على أساس التّغليب، مستثمرا تعدّد المستويات والطّبقات

والمجالات والوظائف المشكّلة لبينة العبارة اللّغوية. فبحث في أوجه تشكّل هذه المستويات، والطّبقات، والمجالات المنتميّة إلى البنية التّحتيّة في مستوى البنية التّركيبيّة؛ أي في تشكلّها المّاديّ؛ فقام بتتبّع هذا التّشكل في كلّ مستوى، محاولا كشف التّفاوت الحاصل بين عناصر كلّ مستوى أثناء تحققّها المادي. اكتشف أنّ هذه العناصر لا تتشكل تشكلا متوازيا، بل تتفاوت، ويغلب بعضها بعضا، فقام بتتبع هذا التّغليب في كلّ مستوى ونَمّطَ اللّغات من خلاله، فتوصل إلى مجموعة من الأنماط بحسب كلّ فئة من فئات العناصر المشكلّة لبنية العبارة اللّغويّة. وسنركّز في هذا الموضع على التّغليب الخاص بالمستويات، وذلك لسببين:

أوّلهما؛ أنّه التّغليب الذّي أخذ قدرا وافرا من البّحث والدّراسة،

ثانيهما؛ أنّ التّغليب بين العناصر الأخرى محكوم بالتّغليب بين المستويات، فاللّغات التّي تغلّب المستوى العلاقي (التّداولي) نجدها تغلّب كذلك الوظائف التّداولية على مستوى فئة الوظائف، وتغلّب القالب التّداولي على مستوى القوالب، أمّا اللّغات التّي تغلّب المستوى التّمثيليّ (الدّلالي) فنجدها تغلّب كذلك الوظائف الدّلاليّة والقالب الدّلاليّ. لذلك سنقتصر على التّغليب الوارد بين المستويات، أي المستوى العلاقي والمستوى التّمثيلي.

يميَّز في إطار نحو الطّبقات القالبي بين مستويين من مستويات العبارة اللّغويّة، وهما:

المستوى التّمثيلي؛ وهو المستوى المسؤول عن التّمثيل للواقعة المعبَّر عنها في العبارة اللّغويّة.

والمستوى العلاقي؛ وهو المستوى المسؤول عن التّمثيل للعلاقات التّداولية، وهي علاقة المتكلّم بالعبارة وعلاقته بالمخاطَب.

ينتمي المستويان إلى البنيّة التّحتيّة للعبارة. وتحققهما الصّرفيّ والتّركيبيّ يكون في البينة الموالية وهي البنيّة الفوقيّة المتضمّنة للبنية المكوّنيّة. وهنا تتفاوت اللّغات في طرق تحقيق هذه القيّم بحسب ما تملكه من طاقة معجمية وصرفّية وتركيبيّة. فهناك لغات تغلّب في هذا التّحقيق المستوى العلاقي (التّداولي) على المستوى التّمثيلي (الدّلالي)، بأن تخصّص له صرفات خاصّة به. وهناك لغات تغلّب المستوى التّمثيلي على المستوى العلاقي، بأن تخصّص له صرفات أكثر من مقابله. فأفضى هذا التّغليب إلى "إقامة متوالية نمطية، قطبها اللغات الموجهة تداوليا واللغات الموجهة دلاليا "[9]؛ أي أنّ النّمط الأوّل يغلّب المستوى التّداولي في التّعبير عن الواقعة. ويغلّب النّمط الثّاني المستوى الدّلالي. ينتمي إلى النّمط الأوّل اللّغة العربية واللّغة الألمانيّة. وينتمي إلى النّمط الثّاني اللّغة الفرنسيّة والإنجليزيّة والإسبانية وغيرها.

ومن سمات نمط اللّغات الموجّهة تداوليا ما يلي:

– "يغلّب هذا النّمط من اللّغات القالب التّداولي، ويتجلى هذا التّغليب في الاجتزاء الأقصى من الرّصيد الذّي توفّره البنية الخطابيّة.

– يُعمّم تغليب القالب التّداولي، فيشمل النّص والجملة والمركّب الاسميّ.

– يمكن أن توصف هذه اللّغات على أنّها لغات غنية صرفيّا، ويتجلى غناها الصّرفي في أنّها تغلِّب تحقيق قيَم الطّبقات بواسطة الصّرف، أي بواسطة أدوات صرفيّة في مقابل اللّواحق المعجمية.

– بفضل هذا الغنى الصّرفي تتمكّن هذه اللّغات من رصد الإعراب للدّلالة على الوظائف الدّلاليّة والوجهيّة والاحتفاظ بالرّتبة لتحقيق الوظائف التّداوليّة."[10]

أمّا اللّغات الموجّهة دلاليا فمن سماتها ما يلي:

– "ليس المكوّن التّداوليّ منعدما في هذه اللّغات بل مقلّصا إذا ما قورن باللّغات الموجّهة تداوليّا.

– تسخّر هذه اللّغات في الغالب اللّواحق للتّعبير عن قيَم مختلف الطّبقات، أكثر ممّا تسخّر الوسائل الصّرفيّة للتّعبير عن هذا الغرض"[11].

من بين أهمّ ما حُقّق انطلاقا من هذا التّنميط، ملاحظة تطوّر اللّغات. وقادت هذه الملاحظة إلى نتيجة مهمّة جدا، كون التّطوّر اللّغوي ينطلق من اللّغات الموجّهة تداوليا إلى اللّغات الموجّهة دلاليا[12]. ومثال ذلك ما انشق عن اللّغة العربية الفصحى من دوارج. فقد أصبحت هذه الدّوارج لغات موجّهة دلاليا بعدما كانت في أصلها موجهة تداوليا.[13]

2.3 التّنميط على أساس الانعكاس البنيوي:

تنقسم النّماذج اللّسانية في معالجة بنية اللّغة إلى اتّجاهين، اتّجاه يرى ضرورة فصل الدلالة والتّداول عن الصّرف والتّركيب، وهو الاتّجاه الصّوري. واتجاه يرى ضرورة الوصل بينهما وصل تبعية، حيث يتبع الثّاني شروط الأوّل، ومثّل لهذا الاتّجاه النّحو الوظيفي وما تفرّع عنه من نظريات، ومن بينها النّموذجين اللّذين صاغهما المتوكل في أبحاثه اللّسانيّة ضمن نظريّة النّحو الوظيفي، وهما نحو الطّبقات القالبي ونحو الخطاب الوظيفي الموسّع. وضمن هذا الاتجاه عولِجت قضيّة كيفيّة انتقال وانعكاس خصائص البنية التّحتيّة، أي خصائص المستويين التّمثيلي والعلاقي في البنية الفوقية، أي في المستوى التّركيبي، وانطلاقا من هذا المسعى حاول المتوكل مقاربة قضيّة أخرى، هي مدى إمكانيّة تنميط اللّغات، أي تحديد أنماط اللّغات انطلاقا من هذا الانعكاس، وما توفره بنية اللّغات لذلك، ومنه فالمقصود بالانعكاس أن "تحقّق عناصر مستوى تحليلي ما في عناصر مستوى تحليلي آخر"[14]، وبعبارة أدقّ هو انعكاس المستويين التحتيين (العلاقي والتمثيلي) في المستوى البنيوي (الصرفي–التركيبي)؛ مع افتراض أن تعكس البنية الصرفية – التركيبية أسبقية التداول على الدلالة.

انطلق المتوكل في ضبط علاقة الانعكاس من المستوى الصّرفي، حيث فرّق بين اللّغات الغنيّة صرفيّا؛

أي التّي توفّر لكل مستوى من المستويات التّحتيّة، صرفات خاصّة به دون مقابله. وبين اللّغات الفقيرة صرفيا؛ أي التّي تقوم بالدّمج بين المستويين في صرفات مشتركة. وينشأ عن الأولى لغات ذات بنية تركيبيّة شفّافة، ويقصد بالشّفافيّة هنا "الفصل الصرفي–التركيبي بين المجال العلاقي (التداولي)، والمجال التّمثيلي (الدّلالي)"[15] في المستوى البنيوي للعبارة. فيقال عن "تركيب في لغة ما إنّه تركيب شفّاف حين يرد المستوى البنيوي مفصولا فيه بين مجال المستوى العلاقي والمستوى التّمثيلي."[16] ومن سمات الشّفافيّة التّركيبيّة كذلك، تقديم المجال العلاقي على المجال التّمثيلي، في المستوى البنيوي، كما في التّرسيمة الآتية:

{(مجال علاقي) [رأس] (مجال تمثيلي)} "[17]، ولنمثّل لهذا بالجملة الآتية:

{(بصراحة) [غادر] (محمد البارحة)}.

وهذه الشّفافيّة كما يرى المتوكل هي الأصل في التّركيب اللّغوي، وهي التّي تخدم التّواصل وتنجحه كذلك. وتنتمي إلى هذا النّمط اللغة العربية واللّغة اللّاتينيّة.

وينشأ عن الثّانيّة لغات **كاتمة** التّركيب، ويقصد بالكتامة الوصل بين المستويين؛ التّمثيلي والعلاقي صرفيا وتركيبيا[18]، حيث يمثَّل لهما معا في شكل صيغة صرفيّة أو بنية تركيبيّة واحدة. فيقال عن تركيب لغة ما إنّه "تركيب كاتم حين لا يتبيّن في مستواه البنيوي ما هو تحقيق للمستوى العلاقي وما هو تحقيق للمستوى التّمثيلي، حيث تمتزج العناصر الآتية من هذين المستويين في مجال صرفيّ تركيبيّ واحد"[19]. ينتمي إلى هذا النّمط اللّغات المنحدرة من اللّغتين السّابقتين، كالدّوراج العربية واللّغة الفرنسية والإسبانية وغيرها.

نستنتج من خلال الآلتين المقترحتين للتنميط؛ التّغليب والانعكاس، أمورا ثلاثا هي:

– التّنميط الذّي اقترحه المتوكل للّغات هو تنميط يمسّ بنيتها التّحتيّة والسّطحية عن طريق مفهومي التّغليب والانعكاس على التّوالي. فلم يقتصر على جهة واحدة في التّنميط. فكانت الأنماط المقترحة أربعة:

أ– عن طريق التّغليب نحصل على: لغات موجّهة توجيها تداوليا ولغات موجهّة توجيها دلاليا.

ب– عن طريق الانعكاس نحصل على: لغات شفّافة التّركيب ولغات كاتمة التّركيب.

– ملاحظة هذه الأنماط الأربعة ملاحظة متوازية من خلال نوع اللّغات المنتمية لكل نمط وخصائص كلّ نمط تقودنا إلى استنتاج مفاده:

إنّ اللّغات الموجّهة توجيها تداوليا هي نفسها لغات ذات بنية تركيبيّة شفّافة، لأنّها أوّلا تفصل بين المستويين العلاقي والتّمثيلي وتغلّب في الوقت نفسه الأوّل على الثّاني. وإنّ اللّغات الموجّهة توجيها دلاليا هي نفسها لغات كاتمة، لأنّها لا تفصل بين المستويين، فتميل إلى تغليب المستوى الدّلالي على التّداولي.

– اللّغة العربية تنتمي إلى نمط اللّغات الموجّهة تداوليا والشّفّافة تركيبيا.[20]

4 التّنميط في النموذج النّسبيّ:

تسعى نظريّة اللّسانيات النسبيّة إلى تنميط اللّغات الإنسانيّة بالاستناد إلى الكليات اللّغويّة المشتركة بينها؛ ثم على أساس الاختلافات الّتي تفرق بين مجموعة لغويّة وأخرى تقوم بتنميطها، وتبني أنحاءً نمطية تختلف باختلاف اللّغات على أساس أنّ النحو يمثل نموذجا يشاكل نسق اللغة، فالنمطية هنا تعني "الجمع بين إثبات الاختلاف للغات البشرية؛ وبين منع اختلافها الواسع من الانتشار مع توقع إمكان إرجاعه إلى أقل عدد بعد الواحد الكليّ"[21].

أهمّ سمة في نظريّة اللّسانيات النّسبيّة، هي سمة النّسبيّة، وهي سمة مبنية بدءا على مفهوم التّنميط، فصاحب هذه النّظريّة جعل التّنميط منطلق التّنظير، وليس مجرّد كفاية إجرائيّة، كما هو الحال في النّظرية السّابقة، بل لكي ترقى اللّسانيّات النّسبيّة إلى مستوى النّظريّة لا بد من أن يتضمّن بناؤها المنطقي مفاهيم أوليّة تمكنها من التنبؤ بالأنماط اللّغويّة الممكنة، كما يجب اقتران تلك المفاهيم بالفصوص اللغوية لكي تنمّط فصوصها تنميطا نظريّا، ومن هذه المفاهيم الأوليّة مفهوم الوسيط اللّغوي؛ الّذي يعني الخصائص أو الظواهر اللّغويّة الّتي تتميّز بها اللّغات، فيوضع الوسيط اللّغوي ومقابله، اللّذان يكونان مسؤولين عن تفرع الفص اللّغوي إلى نمطين اثنين بحسب الوسيطين[22]، والمقصود بالفصوص عند الأوراغي هي مستويات اللّغة الإنسانية، وفي المقابل يستعمل القوالب بمعنى فروع علم اللغة، "فإذا كان الفص يصدق على موضوعات منتظمة، فإن القالب يشمل أمثلة تلك الموضوعات وقواعد انتظامها"[23].

فقد ربط الأوراغي التّنميط بثالث مبدأ من مبادئ بنية اللّغة، وهو المبدأ الوسائطي، الذّي يعتبر همزة عبور تربط المبدأين الدّلالي والتّداولي بالمبدأ الصّوري، فمن خلاله يعبر هذان المبدءان إلى المبدأ الثّالث، أين تتشكل خصوصيتهما. يقول الأوراغي بهذا الخصوص: "من المفاهيم الأولية التي تبنى عليها اللسانيات النسبية، الوسائط اللغوية باعتبارها مفاهيم أولية تقدر هذه النظرية على التنبؤ بأنماط وفصوص كل اللغات"[24]. ربط الأوراغي هنا هذه الوسائط اللّغوية بالتّنميط، فتنميط اللّغات مبنيّ عليها، ولفهمه وجب استحضار مفهوم هذه الوسائط، يقول الأوراغي في مفهومها: "الوسائط اللغوية عبارة عن شبكتين من الاختيارات المتقابلة على سبيل الثّالث المرفوع، وأنّها من أوليّات النّظرية أي منها يتحدّد ضمنيّا ما يشتقّ منها، وبها يتوقّع مسبقا كيف يجب أن تتغيّر اللّغات"[25]. ما يستفاد من هذا التّعريف أمران: **أوّلهما:** أن عدد فئات الوسائط اللّغويّة محدود، وهو اثنان لا ثالث لهما، يعملان بشكل متقابل لاقتسام الاختيارات الممكنة، فما يختاره وسيط لا يختاره مقابله بل يختار ما يقابل هذا الاختيار. فعلى سبيل المثال، لو اختار

الوسيط الأوّل العلامة للتّعبير عن خصوصيّة لغوية، لاختار الثّاني عنصرا مقابلا لهذه العلامة والمتمثّل في الرّتبة، للتّعبير عن نفس الخصوصيّة.

ثانيهما: أنّ مجموع هذه الاختيارات تترتّب ترتيبا ثنائيا تقابليا، مشكلّة فئتين من الخصائص كبيرتين، حيث تشترك في كلّ فئة مجموعة كبيرة من اللّغات، مشكلّة في الأخير نمطا واحدا. فعدد الأنّماط الممكنة في هذه النّظرية، نمطان اثنان بحسب هذه الوسائط، وهما نمط اللّغات التّوليفيّة، ونمط اللّغات الشّجرية أو التّركيبية.

يُقصد بنمط اللّغات التّوليفيّة، اللّغات التّي شكّلت بنيتها وسائط تسمح بدمج وصهر أكثر من خاصيّة لغوية في كل مستوى من مستوياتها، أي سمح لبنيتها أن تؤلّف بين خاصيّتين للتعبير عن غرض واحد؛ كالجمع مثلا، بين الإعراب والرّتبة للتّعبير عن الوظائف اللّغويّة، والجمع بين خصائص الصّرف الوزني وخصائص الصّرف الإلصاقي للتعبير عن بعض القيم الصرفيّة دفعة واحدة؛ كالتّعبير عن الفاعلية والجمع في بنية واحدة. وإلى هذا النّمط تنتمي اللّغة العربيّة.

أمّا النّمط الشّجري فالمقصود به اللّغات التّي رفضت بنيتُها صهر خاصيتين في بنية واحدة، واختارت التّقطيع في شكل شجري، بإلحاق العناصر المعبّرة رصا بعضها ببعض، لتحصل في الأخير على معاني متراكبة، كما هو الحال في السّوابق واللّواحق في اللّغتين الفرنسيّة والإنجليزية.(26)

هذا ويرى الأوراغي أن اللّغات الإنسانية واحدة من حيث عدد فصوصها اللغوية (المستويات)، وعدد الفصوص في كل اللغات أربعة؛ هي: الفصّ النّصغي (الصّوتي)، والفصّ المعجمي، والفصّ النّسلي (الصّرفي)، والفصّ التركيبي، فلا تخلو لغة من الأصوات الّتي تتألف فتشكّل ألفاظا بطريقة معينة، ثمّ تتركب هذه الألفاظ لتؤلف جملا، لكن اللّغات ليست متشابهة من حيث مكونات الفصوص وحجمها، وعلى هذا الأساس يكون التنميط بين اللغات.

وبناء على ذلك فاللغات التوليفية تتميّز عن اللغات الشجرية في اختلاف الفصوص اللغوية، فعلى مستوى الفص الصوتي تُشغّل هذه اللّغات حجرات الرّنين في الجهاز النّطقي جميعها؛ ولذلك تّحتّمل جميع الأصوات؛ وتبني جذرًا رِخوا من صوامتها المطعّمة بالصوائت، يُصاغ هذا الجذر على وزن مُعيّن؛ لتنتج مفردات أصول في الفص المعجمي؛ تُشتق منها مفردات فروع على مستوى الفص الصرفي؛ فيوصف معجمها بأنه معجم شقيق (اشتقاقي)؛ وتختار وسيط العلامة المحمولة (العلامة الإعرابية) في فصّها التركيبي؛ لتُعرب عن الحلات التركيبية والوظائف النحوية؛ وتترتب مكوناتها في هذا الفص على وفق العلاقات التداولية بين المتخاطبين؛ وتحتمل التراتيب الستة التي يكون كل واحد منها أصلًا لا مُحولًا من ترتيب آخر.

في المقابل توصف اللغات الشجرية بأنّها لغات اقتصارية؛ لأنّها تقتصر في نطق أصواتها على عدد محدود من حجرات الرنين في الجهاز النطقي على مستوى فصها الصوتي؛ ويوصف معجمها بأنه معجم مسيك (غير اشتقاقي)؛ لأنّها تبني من أصواتها جذعا ثابتا، تلحقه اللواصق لاشتقاق ألفاظ محدودة من ذلك الجذع في مستوى فصها الصرفي؛ وفي الفص التركيبي تختار وسيط الرتبة المحفوظة؛ للتعبير عن الحالات التركيبية والوظائف النحوية؛ فيكون لها ترتيب واحد ثابت؛ قد يشتق منه ترتيب آخر بعملية تحويلية هي النقل. (27)

5. المقارنة بين النموذجين الكلّي الوظيفي والنّسبي:

من أهم النّتائج التّي أسفرت عنها المقارنة بين النّظريتين في هذه القضيّة، ما يوضّحه الجدول الآتي (28):

	التنميط في النّموذج الكليّ الوظيفيّ	التنميط في النّموذج النّسبيّ
01	– غاية وكفاية بحث.	– مبدأ تنظير وأساس عمل.
02	– مبنيّ على افتراض تبعية بنية اللّغة لوظيفة التّواصل، فعلى هذا الأساس مُيّز بين لغات موجهة تداوليا وأخرى موجهة دلاليّا.	– مبنيّ على افتراض توازي المستوى البنيوي مع الدّلالية والتّداول بتوسط المبدأ الوسائطي الحامل للاختيارات النّمطيّة.
03	– النّمط اللّغوي مفهوم مُنتَج، بمعنى يشكل عن طريق مجموعة من العمليات اللّغوية.	– مفهوم منتِج تتشكّل عن طريقه العمليات اللّغوية.
04	– بما أنّ التّنميط منتَج فقد أخذ سمة التّعدّد والتّنوع.	– بينما هو محدود في نمطين للعلّة المقابلة.
05	– مسار التّنميط تجريبيّ عقلي، ومنطلق التّنميط هو التّجريب عن طريق استقراء بعض اللّغات، بعدها يفترض انطباقيته على لغات أخرى لم يصل إليها الاستقراء.	– مسار التنميط عقلي تجريبي، ومنطلق التنميط الافتراض، أي افتراض وجود نمطين لغويين لا ثالث لهما، بعدها يجرّب صدق هذا الافتراض على اللّغات المتاحة عند الباحث.
06	– التّنميط وسيط تمييز بين اللّغات.	– التنميط وسيط بناء وتمييز في الوقت نفسه.

6. خاتمة:

من النّتائج الّتي توصّلنا إليها في هذا البحث:

– أنّ التنميط لغة تفعيل من النّمط ومعناه الاجتماع، وفي التّداول اللّساني هو تصنيفٌ للغات مشتركة في سماتٍ مخصوصة إلى مجموعات مخصوصة، وهو تصنيف للّغات لا على أساس السلالات كما هو

معروف في اللّسانيات المقارنة بل على أساس القرابة البنيوية.

– قدّم أحمد المتوكل في نموذجه الكلّي الوظيفي اقتراحات مهمة في مجال التنميط عبر تطوّرات متلاحقة؛ بداية بمبدأ (التغليب) في تنميط اللغات؛ وصولا إلى تشغيل نموذج نحو الخطاب الوظيفي الّذي اعتمد فيه على مبدأ (الانعكاس البنيوي) بين الطّبقات.

– من بين أهمّ ما حُقّق انطلاقا من التّنميط، على أساس (التغليب)؛ ملاحظة تطوّر اللّغات، وقادت هذه الملاحظة إلى نتيجة مهمّة جدا، كون التّطوّر اللّغوي ينطلق من اللّغات الموجّهة تداوليا إلى اللّغات الموجّهة دلاليا.

– أما التنميط على أساس (الانعكاس البنيوي) فنحصل على لغات شفّافة التّركيب ولغات كاتمة التّركيب.

– اللّغة العربية وفقا لتنميط النموذج الوظيفي تنتمي إلى نمط اللّغات الموجّهة تداوليا والشّفّافة تركيبيا.

– محمّد الأوراغي في نموذجه النّسبي سعى إلى حصر الاختلاف بين اللّغات في نمطين اثنين؛ هما: نمط اللّغات التّوليفيّة، ونمط اللّغات الشّجريّة أو التّركيبيّة، ومردّ هذا الاختلاف راجع إلى الوسيط اللّغويّ الّذي تختاره لغاتُ كلّ نمط في كلّ فص (مستوى) لغويّ.

– اللّغة العربية وفقا لتنميط النموذج النّسبي تنتمي إلى نمط اللّغات التّوليفيّة.

7. هوامش البحث:

(1) تسعى النّظريّات اللّسانيّة الحديثة إلى تحقيق أكبر قدر من التّفسير (الكفاية التّفسيريّة) وفق كفايات ثلاث؛ الكفاية التّداوليّة والكفاية النّفسيّة والكفاية النّمطيّة، والمقصود بالكفاية النمطيّة أن تطمح النّظريّة اللّسانيّة إلى أن تنطبق على أكبر عدد ممكن من اللّغات الطبيعيّة، ذات البنى اللّغويّة المتباينة، فيرصد مواطن الائتلاف بين هذه البنى المتباينة نمطيّا ومواطن الاختلاف بينها. يُنظر: المتوكل، أحمد، (1433هـ–2012م)، **اللّسانيّات الوظيفيّة المقارنة دراسة في التّنميط والتّطور**، الرّباط، دار الأمان، ص229.

(2) المتوكل، أحمد، (1427هـ–2006م)، **المنحى الوظيفي في الفكر اللّغوي العربي الأصول والامتداد**، الرّباط، دار الأمان، ص 68.

(3) يُنظر: ابن فارس، أحمد، (1979م)، **معجم مقاييس اللّغة**، بيروت، دار الفكر، ج5، ص 472.

(4) يُنظر: ابن منظور، (1414م)، **لسان العرب**، بيروت، دار صادر، ج7، ص 417.

(5) المتوكل، أحمد، **اللّسانيّات الوظيفيّة المقارنة دراسة في التّنميط والتّطور**، ص18.

(6) يُنظر: جبر، عبد الزهرة، **التّنميط اللّغويّ في النّظريّات اللّسانيّة العربيّة**، مجلّة اللّغة العربيّة وآدابها، المجلد 1، العدد 27، (ص 391–430)، (2018م).

(7) يُنظر: المتوكل، أحمد، (2003م)، **الوظيفيّة بين الكلّية والنّمطيّة**، الرّباط، دار الأمان، ص66.

(8) المصدر نفسه، ص 167.

(9) المتوكل، أحمد، (1432هـ-2011م)، **الخطاب الموسّط: مقاربة وظيفية موحدة لتحليل النصوص والترجمة وتعليم اللغات**، الجزائر، منشورات الاختلاف، ص48.

(10) المتوكل، أحمد، **الوظيفية بين الكلية والنمطية**، ص 187.

(11) المصدر نفسه، ص 188، 189.

(12) يُنظر: المتوكل، أحمد، (1427هـ-2006م)، **التّركيبات الوظيفيّة-قضايا ومقاربات**، الرباط، دار الأمان، ص185.

(13) يُنظر: بن بنّاجي، عبد النّاصر، **اللّسانيّات العربيّة الحديثة من التّأصيل العلميّ إلى الإجراء العملي**، قسم اللّغة العربيّة وآدابها، المدرسة العليا للأساتذة، الجزائر، (2017م-2018م)، ص 419.

(14) المتوكل، أحمد، اللّسانيّات الوظيفيّة المقارنة، ص 63.

(15) المتوكل، أحمد، **المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي**، الأصول والامتداد، ص34.

(16) المتوكل، أحمد، **التّركيبات الوظيفيّة-قضايا ومقاربات**، ص186. وينظر كذلك: المتوكل، أحمد، اللّسانيات الوظيفيّة المقارنة، دراسة في التّنميط والتّطوّر، ص53.

(17) أحمد المتوكل، **المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي**، الأصول والامتداد، ص31.

(18) يُنظر: المصدر نفسه، ص31.

(19) المتوكل، أحمد، **التّركيبات الوظيفيّة-قضايا ومقاربات**، ص186.

(20) يُنظر: بن بنّاجي، عبد النّاصر، **اللّسانيّات العربيّة الحديثة من التّأصيل العلميّ إلى الإجراء العملي**، ص 422.

(21) الأوراغي، محمّد، (2004م)، **نظريّة اللّسانيّات النّسبيّة دواعي النّشأة**، الرّباط، دار الأمان، ص 196.

(22) الأوراغي، محمّد، (2010م)، **اللّسانيّات النّسبيّة وتعليم اللّغة العربيّة**، الرّباط، دار الأمان، ص 270.

(23) الأوراغي، محمّد، (2001م)، **الوسائط اللّغويّة، الرّباط**، دار الأمان، ج2، ص 207.

(24) الأوراغي، محمد، **نظرية اللسانيات النسبية وتعليم اللغة العربية**، ص271.

(25) المصدر نفسه، ص 271.

(26) يُنظر: بن بنّاجي، عبد النّاصر، **اللّسانيّات العربيّة الحديثة من التّأصيل العلميّ إلى الإجراء العملي**، ص 425.

(27) يُنظر: جبر، عبد الزهرة، **التّنميط اللّغويّ في النّظريّات اللّسانيّة العربيّة**، ص 403.

(28) يُنظر: بن بنّاجي، عبد النّاصر، **اللّسانيّات العربيّة الحديثة من التّأصيل العلميّ إلى الإجراء العمليّ**، ص 426.

8. قائمة المراجع:

1- ابن فارس، أحمد، (1979م)، **معجم مقاييس اللّغة**، بيروت، دار الفكر، ج5، ص 472.

2- ابن منظور، (1414م)، **لسان العرب**، بيروت، دار صادر، ج7، ص 417.

3- الأوراغي، محمّد، (2001م)، **الوسائط اللّغويّة**، الرّباط، دار الأمان، ج2، ص 207.
4- الأوراغي، محمّد، (2004م)، **نظريّة اللّسانيّات النّسبيّة دواعي النّشأة**، الرّباط، دار الأمان، ص196.
5- الأوراغي، محمّد، (2010م)، **اللّسانيّات النّسبيّة وتعليم اللّغة العربيّة**، الرّباط، دار الأمان، ص270.
6- بن بنّاجي، عبد النّاصر، **اللّسانيّات العربيّة الحديثة من التّأصيل العلميّ إلى الإجراء العملي**، قسم اللّغة العربيّة وآدابها، المدرسة العليا للأساتذة، الجزائر، (2017م-2018م)، ص 419.
7- جبر، عبد الزهرة، **التّنميط اللّغويّ في النّظريّات اللّسانيّة العربيّة**، مجلّة اللّغة العربيّة وآدابها، المجلد 1، العدد 27، (ص 391-430)، (2018م).
8- المتوكل، أحمد، (1427هـ-2006م)، **التّركيبات الوظيفيّة-قضايا ومقاربات**، الرباط، دار الأمان، ص185.
9- المتوكل، أحمد، (1427هـ-2006م)، **المنحى الوظيفي في الفكر اللّغوي العربي الأصول والامتداد**، الرّباط، دار الأمان، ص 68.
10- المتوكل، أحمد، (1432هـ-2011م)، **الخطاب الموسّط: مقاربة وظيفية موحدة لتحليل النصوص والترجمة وتعليم اللغات**، الجزائر، منشورات الاختلاف، ص48.
11- المتوكل، أحمد، (1433هـ-2012م)، **اللّسانيّات الوظيفيّة المقارنة دراسة في التّنميط والتّطور**، الرّباط، دار الأمان، ص18.
12- المتوكل، أحمد، (2003م)، **الوظيفيّة بين الكلّية والنّمطيّة**، الرّباط، دار الأمان، ص66.